التوتر السياسي والميداني مازال مخيماً على الأجواء.. ولا حل يلوح في الأفق

الأزمة الأوكرانية: «الأوروبي» يوسع عقوباته على موسكو.. وكييف تدخل نفق «ياتسينيوك»

عواصم - «وكالات»: أضاف الاتحاد الأوروبي 15 شخصا و18 مؤسسة في روسيا إلى قائمة العقوبات التي أقرها ضد موسكو بسبب موقفها من الاضطرابات في شرقي أوكرانيا.

ونشرت أسماء الأشخاص والمؤسسات المعنية بالعقوبات في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

وتتضمن الأسماء المضافة جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، وقادة المخابرات الخارجية، ورئيس الشيشان.

وارتفع عدد الأشخاص والمؤسسات التي تشملها عقوبات الاتحاد الأوروبي، بتجميد الأصول والمنع من السفر في روسيا، إلى 87.

وأضاف الاتحاد الأوروبي 18 مؤسسة جديدة إلى شركتي طاقة في جزيرة القرم كانتا مدرجتين على قائمة العقوبات.

وتتهم الدول الغربية روسيا بتسليح المتمردين الموالين لها في أوكرانيا.

وقرر الاتحاد الأوروبي توسيع العقوبات على روسيا بعد سقوط طائرة ماليزية الأسبوع الماضي في منطقة يسيطر عليها المتمردون، شرقي أوكرانيا.

وثمة اعتقاد بأن الطائرة تحطمت بفعل صاروخ أطلقه المتمردون عليها.

ونفت روسيا مزاعم رددتها كييف وحكومات غربية أخرى بأن موسكو وفرت أسلحة ثقيلة للمتمردين، كما نفى المتمردون من جانبهم استهداف الطائرة، واتهموا القوات الأوكرانية بذلك.

ويقول الاتحاد الأوروبي إنه «يستهدف من يدعمون عمليا، أو يستفيدون من أصحاب القرار في روسيا، المسؤولين عن ضم القرم، أو عن الاضطرابات شرقي أوكرانيا».

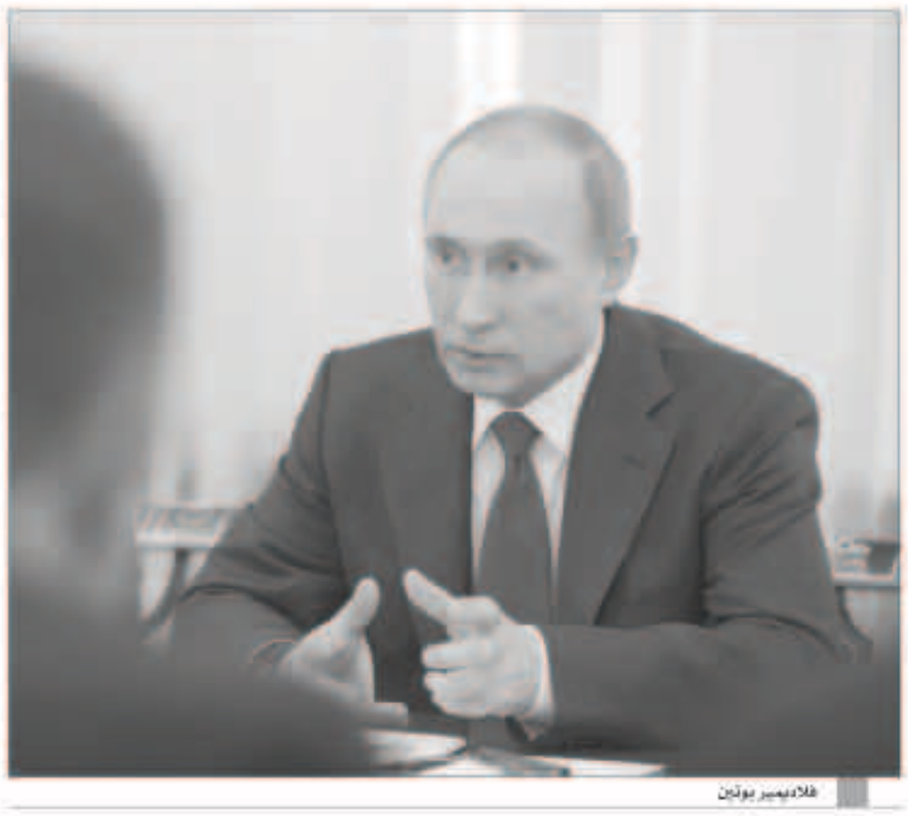
فلاديمير بوتين

وتضم الأسماء الجديدة رئيس جهاز الأمن الفيدرالي، الكسندر بوتنيكوف، ومدير المخابرات الخارجية، ميخائيل فرادكوف.

كما شملت القائمة الجديدة الأمين العام لمجلس الأمن القومي، نيكولاي باتروشيف، ونائبه رشيد نورغاليف، وعضو المجلس سيرغي غريزلوف، ورئيس الشيشان، رمضان قديروف.

وطالت العقوبات أيضا العديد من المسؤولين في الجمهوريات المعلنة حديثا شرقي أوكرانيا، فضلا عن مسؤولين محليين في القرم والمناطق الروسية المجاورة.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي فرض قيود على بعض الوسائل التكنولوجية، في إطار تشديد العقوبات على روسيا.

وأوردت وكالة رويترز للأنباء، ان رئيس المفوضية الأوروبية، هيرمن فان رامبوي، وجه رسالة إلى قادة الاتحاد الأوروبي، ينبه فيها إلى ان مثل هذه العقوبات لابد أن تمس قطاع النفط وليس الغاز، لحاجة أوروبا إلى هذه الطاقة.

وتعتمد العديد من دول الاتحاد الأوروبي، في تأمين حاجتها من الطاقة، على استيراد الغاز من روسيا.

بالمقابل ادت استقالة رئيس الحكومة ارسيني ياتسينيوك الى ازمة سياسية في اوكرانيا حيث اسفرت المعارك عن سقوط اكثر من ثلاثين قتيلا في الشرق المتمرد، وفي الوقت نفسه، يراوح التحقيق في حادث سقوط الطائرة الماليزية مكانه.

وفي كييف، عبر الرئيس بترو بوروشنكو عن امله في تغليب «حس المسؤولية» ومواصلة الحكومة لعملها.

ولم يتمكن البرلمان الذي كان يفترض ان يقر الجمعة استقالة ياتسينيوك، من التصويت على ذلك.

وسواء وافق البرلمان او لم يوافق على قرار ياتسينيوك، فانه يؤثر على صورة السلطات الاوكرانية التي يتوجب عليها ادارة الحرب والوضع الاقتصادي الكارثي وتبعات تحطم الطائرة الماليزية التي يعتقد انها اسقطت بصاروخ في منطقة المتمردين وكانت تقل 298 شخصا.

ويعقد سقوط الطائرة في منطقة تخضع لسيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا الذين اتهموا باطلاق الصاروخ، التحقيق وانتشال الجثث.

وابرمت كييف اتفاقين مع هولندا واستراليا اللتين قتل 193 و28 من رعاياهما على التوالي، من اجل ارسال بعثة امنية دولية لضمان امن الخبراء الدوليين في المنطقة. ويفترض ان يقر البرلمان الاوكراني الاتفاقين الاسبوع المقبل، لكن لم يعرف رد الفعل المحتمل للمتمردين على نشر مسلحين في هذه البعثة.

أرسيني ياتسينيوك

وقال ميخائيل بوسيوركيف الناطق باسم وفد منظمة الامن والتعاون في اوروبا ان الانفصاليين «قالوا انه سيقبلون بما بين 25 وثلاثين اجنبيا في الموقع». وما زالت جثث او اشلاء موجودة في الموقع.

وحضر وزيرا الخارجية الهولندي فرانس تيمرمانس والاسترالي جولي بيشوب الجمعة في خاركيف شرق اوكرانيا مراسم نقل جثث جديدة الى هولندا، كما ذكر صحافي من وكالة فرانس برس.

ونقل 180 نعشا من اصل 227 الى هولندا، وتم نقل آخرها امس. ميدانيا، استعادت القوات الاوكرانية من الانفصاليين مدينة ليسيتشانسك التي تضم 105 آلاف نسمة بينما تتواصل معارك عنيفة في دونيتسك ولوغانسك، اكبر مدينتين في الشرق الاوكراني تعدان معقلين للانفصاليين. واعلنت المفوضية العليا للامم المتحدة للاجئين ان حوالى مئة الف شخص نزحوا داخل اوكرانيا وهو رقم تضاعف في اقل من شهر، بينما فضل 130 الفا آخرين الهرب الى روسيا. وقتل 14 شخصا في معارك في الساعات الـ48 الماضية في دونيتسك والنان آخران في لوغانسك، كما اعلنت السلطات المحلية. واعلن الجيش الاوكراني انه خسر 13 عسكريا.

وادت المعارك الى سقوط اكثر من الف قتيل في الشرق بما في ذلك ركاب الطائرة الماليزية البالغ عددهم 298 شخصا.

وفي كييف، جاء الخلاف داخل الفريق القيادي الموالي للغرب المنقسم بشأن الانتخابات التشريعية، في وقت غير مناسب.

وقال الخبير السياسي الاوكراني المستقل فولوديمير فيسينكو «لا يمكن التصرف بهذا الشكل في زمن الحرب»، محذرا من ان «اي شق في وحدة السلطة ستستخدمه روسيا».

من جهته، دان حزب «باتكيفشتينا» الذي تقوده يوليا تيموشنكو وينتمي اليه ياتسينيوك الجمعة «فتح جبهة ثانية» داخل البلاد. وقال الحزب انه «بين السلام والفوضى، تختار اوكرانيا مع الاسف الفوضى السياسية».

وفي واشنطن، دعت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الجمعة سلطات كييف الى تطبيق الاصلاحات التي طلبها الصندوق على الرغم من الازمة المفتوحة مع استقالة رئيس الوزراء الاوكراني.

وقال متحدث باسم الصندوق في بيان ان «المديرة العامة دعت الى تطبيق حازم لبرنامج الاصلاحات الذي وضعته السلطات وخصوصا مجمل الاجراءات التي وافقت عليها فرق الصندوق».

وفي نهاية ابريل، وافق صندوق النقد على سلفة بقيمة 17 مليار دولار لاوكرانيا واعطى موافقته المسبقة في منتصف يوليو على تسديد دفعة بقيمة 1.4 مليار دولار شرط ان تواصل السلطات اعتماد الاصلاحات الاقتصادية التي طالب بها الصندوق.

طالبوا بتقسيم البلاد بين المسيحيين والمسلمين

إفريقيا الوسطى: متمردو «سيلكا» يرفضون اتفاق وقف إطلاق النار

عواصم - «وكالات»: رفض متمردو ميليشيا سيليكا في جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاق وقف إطلاق النار مطالبين بتقسيم البلاد بين المسيحيين والمسلمين.

وقال القائد العسكري لسيليكا يوسف زونديكو في مقابلة مع بي بي سي إن قواته ستتجاهل اتفاق وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الخميس.

وأضاف أن الاتفاق تم إبرامه من دون إعلام صحيح بتفاصيله للجناح العسكري لتحالف سيليكا السابق.

وكان نحو ربع سكان أفريقيا الوسطى البالغ عددهم 4.6 مليون نسمة قد اضطروا الى النزوح من ديارهم.

وقد وقع اتفاق سلام بين ممثلين عن ميليشيا «سيليكا» المسلمة وميليشيا «انتي بالاكا» المسيحية في عاصمة الكونغو، برازافيل.

وأجبر المسلمون على النزوح من العاصمة ومعظم أجزاء البلاد الغربية، فيما وصفته جماعات حقوقية بعملية تطهير عرقي.

واتهم كلا الجانبين بارتكاب جرائم حرب مثل التعذيب وعمليات القتل غير القانونية.

وطالب المبعوث الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى جنرال زونديكو بتقسيم مجمل البلاد إلى قسمين، مشددا على أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تعد دولة «آمنة».

وحض زونديكو على تقسيم فوري للبلاد بين الجنوب المسيحي والشمال المسلم.

بيد أن مراسلين قالوا إن قادة سياسيين من كلا الجانبين يصرون على أن المصالحة ما زالت ممكنة ومطلوبة على الرغم من أشهر العنف.

وقد فر عشرات الآلاف من المسلمين من جنوب البلاد، كما تتواصل الهجمات يوميا في المناطق الريفية في البلاد.

وألقى المبعوث الدولي جنرال زونديكو باللائمة على من سماهم «أخواننا المسيحيين» في جعل السلام مستحيلا، لكنه رفض أن يوضح بالضبط الكيفية التي ينبغي أن يتم تقسيم البلاد على أساسها.

وكان اتفاق وقف إطلاق النار يقضي في إحدى فقراته أن يتخلى السيليكا عن مطلبهم بتقسيم البلاد.

وكانت الاضطرابات بدأت في أفريقيا الوسطى، وهي من أكثر دول افريقيا فقرا، عندما سيطر متمردون مسلمون على السلطة في البلاد في مارس من العام الماضي.

وردت الأغلبية المسيحية، التي اتهمت ميليشيا السيليكا المسلمة بارتكاب انتهاكات وجرائم، بتشكيل ميليشيات من المتطوعين «اطلق عليها اسم «انتي بالاكا»» قامت بدورها باعمال انتقامية مماثلة.

واسفر العنف عن نزوح الملايين من السكان، ولجوء مئات الألوف من المسلمين، خصوصا إلى الدول المجاورة.

مسلحون تابعون لسيليكا في افريقيا الوسطى

خلال اجتماعه مع نظرائه من غواتيمالا وهندوراس والسلفادور

أوباما يهدد المهاجرين الصغار.. بإعادتهم إلى بلادهم

عواصم - «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي باراك اوباما إن المهاجرين من صغار السن الذين يتدفقون على الولايات المتحدة سيتم اعادتهم إلى بلادهم.

جاء ذلك خلال اجتماع للرئيس الامريكي مع نظرائه من غواتيمالا وهوندراوس والسلفادور اوتو بيرز مولينا، وخوان اورلاندو هيرناندز، وسانشيز كيرين في البيت الابيض لمناقشة أزمة تدفق المهاجرين غير الشرعين من الأطفال إلى حدود الولايات المتحدة الجنوبية.

وقد القى القبض على اكثر من 50 الف طفل، الكثير منهم لا يصحبهم أحد، على الحدود الامريكية الجنوبية منذ اكتوبر الماضي. ومعظم المهاجرين ياتون من المناطق الفقيرة في وسط امريكا اللاتينية مع ترويج عصابات التهريب مزاعم حول منح الاطفال حق اللجوء السياسي عند عبورهم الحدود الامريكية. وحض اوباما على ضرورة مواجهة الظاهرة قائلا في مؤتمر صحفي اعقب الاجتماع «ندرك تماما اننا نتشارك المسؤولية عن تلك المشكلة». واشاد بجهود رؤساء الدول

جانب من الاجتماع

المشاركة في الاجتماع لكنه حث على بذل مزيد من الجهود لمواجهة ذلك التحدي. وأضاف «يتعين علينا منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الاطفال حيث ان ذلك يعرضهم لخطر كبير»، متعهدا باعادة الاطفال الذين لا يواجهون اي دعوات قضائية الى بلادهم. وفي وقت مبكر هذا الشهر، طالب اوباما بتخصيص 3.7 مليار دولار لمصلحة صندوق خاص لتشديد اجراءات الامن على الحدود وتوفير الرعاية للاطفال المهاجرين وتمويل اعادتهم إلى بلادهم. لكن النواب الجمهوريين قالوا إنهم لن يعطوا اوباما «مطلق التصرف» دون تغيير قوانين الهجرة.

وكان مجلس الشيوخ الامريكي اقر مشروع قانون للهجرة يشمل مسارا لمنح الجنسية لنحو 11 مليون مهاجر غير شرعي.

ولكن مشروع القانون يواجه طريقا أصعب في مجلس النواب الاكثر تحفظا. وكان اوباما، الذي وضع اصلاح الهجرة ضمن اولويات فترته الرئاسية الثانية، دعا الكونغرس الى العمل بصورة عاجلة، بهدف توقيع مسودة القانون وإقراره بحلول الخريف.

الأمم المتحدة تدعو المجتمع الدولي إلى التحرك السريع والفوري لتفادي الكارثة

جنوب السودان : شبح المجاعة يطل برأسه.. والقوات الحكومية تستعيد بلدة الناصر الاستراتيجية

عواصم - «وكالات»: قالت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إن القوات الحكومية استعادت السيطرة على بلدة الناصر الاستراتيجية، التي شهدت أعنف الاشتباكات منذ إقرار وقف إطلاق النار في البلاد في شهر مايو.

وكان المسلحون الموالون لنائب الرئيس السابق، رياك مشار، شنوا هجوما الأحد على البلدة، ولكن المعارك العنيفة مع القوات الحكومية أجبرتهم على الانسحاب الخميس.

ودعت الأمم المتحدة الطرفين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار.

ووصفت دلاميني زوما رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، الهجوم بأنه انتهاك لاتفاق إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية.

ونددت الولايات المتحدة بالهجوم ودعت الطرفين إلى إنهاء الهجمات المتبادلة «فورا»، والالتزام التام باتفاق 9 و10 مايو لوقف الأعمال العدائية، والخضوع لرقابة منظمة دول شرقي افريقيا، إيغاد.

ويتوقع أن تبدأ جولة أخرى من الحوار الأسبوع المقبل، في محاولة لإنهاء النزاع.

وحذرت المنظمات الإنسانية من أن يؤدي استمرار المعارك إلى مجاعة في جنوب السودان.

ودعا برنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة « اليونيسيف » إلى الإسراع في زيادة المساعدة لجنوب السودان لتجنب حصول مجاعة في هذا البلد الذي يعاني حوالي مليون طفل نقل أعمارهم عن خمس سنوات فيه من سوء التغذية الحاد بسبب الحرب إلى جانب الجوع الذي يهدد ثلث سكانه.

وأعرب برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف في بيان اصدره الليلة قبل الماضية عقب زيارة قام بها مسؤولون من المنظمتين إلى جنوب السودان، عن تخوفهما من أن يسمح العالم بتكرار ما حصل في الصومال وفي القرن الافريقي قبل ثلاث سنوات ، حيث تجاهل المعنيون كثيرا تحذيرات مبكرة من حصول مجاعة حادة ومن تزايد سوء التغذية ، حتى الإعلان رسميا عن مستوى المجاعة.

وحذرت الوكالتان من أن التقاعس عن القيام سريعا بالخطوات اللازمة قد يؤدي إلى وفاة خمسين الف طفل من سوء التغذية هذه العام ، مبرزتين الحاجة إلى مزيد من الموارد ، داعيتين المجموعة الدولية التحرك الآن ». وكان مجلس الأمن الدولي قد عد في بيان له أمس الاول الوضع الغذائي في جنوب السودان بات الأسوأ في العالم ، وان الأزمة في جنوب السودان قد تتحول في القريب العاجل لمجاعة بسبب استمرار النزاع واستهداف المدنيين وإرغامهم على الفرار.

ودعا البلدان المانحة التي تعهدت في مايو بدفع أكثر من 618 مليون دولار خلال مؤتمر في أوسلو إلى الإيفاء بالتزاماتها وزيادة مساهماتها ، حائا جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين وخصوصا النساء والأطفال والى تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية.

أوضاع إنسانية مأساوية في جنوب السودان بسبب القتال الدائر على السلطة